بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مرصد الأخبار

عدد رقم 3 – الخميس 2016/11/3

الخبر:

البنك المركزي المصري يقرر تعويم الجنيه مقابل الدولار

أعلن البنك المركزي المصري يوم الخميس 2016/11/3، أنه قرر تحرير سعر صرف الجنيه المصري والتسعير وفقًا لآليات العرض والطلب، وإطلاق الحرية للبنوك العاملة بالنقد الأجنبي من خلال آلية الإنتربنك الدولاري.

المصدر: بتصرف من موقع اليوم السابع، الخميس 3 نوفمبر 2016

تعليق على الخبر:

- التعويم نوعان: الأول "التعويم الحر"، وهو أن يترك العملة حرة للتبادل بحرية تامة وتتغير مع الوقت ولا يتدخل البنك المركزي إلا بتغيير العملة فقط، والثاني "التعويم المدار"، وهو ترك سعر صرف العملة يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء السلطة النقدية أو البنك المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة لتعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد : هبة عبد الدايم**

دعم الاستثمار

- لجأت مصر إلى تعويم الجنيه، نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها الاقتصاد المصري، بهدف القضاء على مشكلة نقص احتياطي العملة الأجنبية، وحتى يتم القضاء على فرق السعر الكبير بين سعر الدولار في البنوك الرسمية، وسعر الدولار في السوق الموازية، حيث بلغ الفرق بين الأسعار في البنك والسوق الموازية ما يزيد على 100%.
- وتنبع ضرورة التعويم في هذا التوقيت، من النقص الحاد في احتياجات البلاد من النقد الأجنبي، فتظهر القيمة الحقيقية للجنيه، ويؤدي إلى جذب الاستثمارات والمستثمرين، مما يؤدي لخفض معدلات البطالة، ويقضي على السوق السوداء للعملة.
- يمكن التغلب على جميع الآثار المصاحبة للتعويم من خلال سعي الحكومة لزيادة الاحتياطي، عن طريق تنشيط السياحة، وعن طريق زيادة التصدير وتقليل الاستيراد، و عن طريق الودائع والقروض من عدة أماكن مثل السعودية والصين والإمارات، وكذلك الإسراع بالقرض من صندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار.
- كان للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للاستثمار في اجتماعه في أول نوفمبر 2016، أثرا كبيرا في الإسراع باتخاذ قرار التعويم، وكان من أهم هذه القرارات:
  - تخصيص الأراضي الصناعية المُرفقة في الصعيد مجانًا، وفقًا للضوابط والاشتراطات، التي تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وطبقًا للخريطة الاستثمارية للدولة.
  - الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمشروعات استصلاح الأراضي الزراعية، التي تنتج محاصيل رئيسية يتم استيرادها من الخارج أو المحاصيل التي يتم تصديرها للخارج.
  - الموافقة على إعفاء الاستثمار الزراعي والصناعي الجديد في الصعيد من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض.
  - الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير للخارج.
  - الموافقة على مد قرار تجميد العمل بالضريبة على أرباح النشاط في البورصة لمدة ثلاث سنوات.
  - منح نسبة 35% تخفيض على أسعار الأراضي عند سداد القيمة المحددة بواسطة اللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة، وذلك لمدة شهرين تنتهي في نهاية ديسمبر 2016.
  - اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصالح الضريبي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي ليس لها ملفات ضريبية، بحيث يتم تحديد مبلغ قطعي رمزي لسداده خلال مهلة شهرين عن كل سنة سابقة لممارسة النشاط وحتى عام 2017، ليكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سجل ضريبي، يسمح لها بالاستفادة من مبادرة البنك المركزي لإتاحة

التمويل من خلال القطاع المصرفي بفائدة 5%، فضلاً عن الاستفادة من الأراضي التي سيتم طرحها للاستثمار.

- الموافقة على قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمنح تراخيص صناعية مؤقتة لمدة عام، لحين توفيق المصانع لأوضاعها، وذلك طبقًا للضوابط، التي يحددها السيد وزير التجارة والصناعة.
- طرح أراضي العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة في "شرق بورسعيد، والعلمين، والجلالة، والإسماعيلية الجديدة" بنسبة خصم تبلغ 25 % عن التسعير المحدد، وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطرح.
- فيما يخص المدن الجديدة بالصعيد "المنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة، وأسيوط الجديدة، وبني سويف الجديدة"، يكون سعر المتر المربع 500 جنيه، على أن يبدأ تسليم الأراضي بمرافقها بعد عام.
- الموافقة على زيادة عدد الشركات التابعة للدولة، التي سيتم طرح نسبة 20 – 24 % منها خلال الثلاث سنوات القادمة، على أن يشمل ذلك شركات مشروعات الريف المصري، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومحطات الكهرباء.
- إلزام الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار خلال 15 يوماً.
- الموافقة على إنشاء المجلس القومي للمدفوعات لخفض استخدام النقد خارج البنوك.
- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعقد لقاءات مع مجتمع الأعمال لدراسة جميع مقترحات إزالة معوقات الاستثمار، على أن تعرض نتائج هذه اللقاءات على المجلس بشكل فوري.
- تفعيل المشاركة مع القطاع الخاص من خلال وحدة مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، ودراسة أفضل إطار مؤسسي لتبعيتها.
- تشكيل لجنة دائمة بوزارة الاستثمار لبحث شكاوى المستثمرين ورفع تقرير دوري بشأنها للمجلس الأعلى للاستثمار.
- الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتأسيس شركة للترويج للاستثمار داخلياً وخارجياً.

- من نتائج تعويم الجنيه أن يقلل الضغط على البنك المركزي فيما يتعلق بحجم احتياطيات العملة الأجنبية كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة التعويم سيؤدي إلى زيادة الصادرات، حيث ستصبح المنتجات المصرية أرخص كثيرا في الأسواق الخارجية (لأن الجنيه المصري انخفضت قيمته كثيرا مقابل الدولار واليورو وغيرهما) ومن ثم تصبح أكثر تنافسية.

- وفي المقابل ستصبح الواردات أغلى كثيرا، ومن ثم سيصعب على المصريين شراء الكثير من السلع المستوردة لارتفاع أسعارها بشدة وهذا بالتالي سيزيد من استهلاك السلع المحلية، ويزيد من النشاط الاقتصادي الداخلي. لذلك من الممكن أن تزيد الاستثمارات، وأيضاً ستتوفر فرص عمل.
- كما يعتبر قرار التعويم ضربة قاضية للسوق السوداء.
- أما عن تأثير تعويم الجنيه على شهادات الاستثمار، فقد أعلن كل من رئيسي بنك مصر والبنك الأهلي المصري يوم الخميس 2016/11/3، أن البنكين سيطرحان شهادات إيداع جديدة بفائدة 16% و20% لآجال ثلاث سنوات و18 شهرا على الترتيب. وسيفتح البنكان باب شراء الشهادات الجديدة أمام الجمهور اعتبارا من يوم الخميس 2016/11/3.
- ولعل اتجاهات السوق المصرفي تؤدي ببقية البنوك العاملة في الشهادات الاستثمارية ذات الأجل الطويل لاتخاذ قرارات مماثلة بإصدار شهادات جديدة ذات عوائد قريبة من الشهادات التي سيتم طرحها بالسوق.

دعم الاستثمار